

2018



حالة الأغذية والزراعة

الهجرة والزراعة والتنمية الريفية

أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية. واستناداً إلى بيانات عام 2015، انتقل عدد أكبر من المهاجرين الدوليين بين البلدان النامية (38 في المائة من إجمالي عدد المهاجرين الدوليين) مقارنة بعدد المهاجرين الذين انتقلوا من بلدان نامية إلى بلدان متقدمة (35 في المائة).

الهجرة الريفية هي محور التحول الاقتصادي

تشير التدفقات الكبرى للهجرة الداخلية المعروضة في هذا التقرير إلى أن إعادة تخصيص موارد العمل في العديد من البلدان

الهجرة جزء من تطور المجتمعات

قد شهد القرن الماضي تغيرات هائلة في تدفقات الهجرة الدولية، والتي حدثت جنباً إلى جنب مع أحد أكبر التحولات في المجتمع البشري ألا وهو الانتقال من مجتمعات ريفية في الغالب إلى مجتمعات حضرية أكثر فأكثر، حيث لعبت الهجرة الداخلية، خاصة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، دوراً رئيسياً. وعلى الصعيد العالمي، تشكل الهجرة الداخلية ظاهرة أكبر بكثير من الهجرة الدولية، وعنصراً

تعدّ الهجرة واقعاً عالمياً على اتساع مستمرّ يتيح للملايين للبحث عن فرص جديدة. لكنه واقع حافل بالتحديات أيضاً بالنسبة إلى المهاجرين والمجتمعات في المناطق الوافدين منها وإليها على حد سواء. ويُجري هذا التقرير تحليلاً لتدفقات الهجرة - الداخلية والدولية - وكيفية ارتباطها بعمليات التنمية الاقتصادية والتغير الديمغرافي والضغط على الموارد الطبيعية. وينصب محور التركيز حول الهجرة في الريف وأشكالها المتعددة والدور الهام الذي تؤديه في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. ويبحث التقرير في دوافع الهجرة الريفية وتأثيراتها ويسلط الضوء على كيفية اعتماد الأولويات السياسية ذات الصلة على السياقات القطرية المتغيّرة باستمرار. وسوف تختلف هذه الأولويات بالنسبة إلى البلدان التي تعاني من أزمت ممتدة والبلدان التي تشكل فيها عمالة الشباب تحدياً والبلدان التي تمر في مرحلة انتقالية اقتصادية وديمغرافية والبلدان المتقدمة التي هي بحاجة إلى العمال المهاجرين، ليس أقله لمساندة الزراعة والاقتصادات الريفية.

قنوات الآثار الناجمة عن الهجرة



القنوات



الهجرة

القصرية الأمد
الطويلة الأمد
الداخلية
الدولية
الموسمية
الدائرية
العائدة

الرسائل الرئيسية

- 1 تشكل الهجرة، رغم التحديات التي قد تنطوي عليها، جزءاً ملازمًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ووسيلة للحد من عدم المساواة ضمن البلد الواحد وبين البلدان على حد سواء.
- 2 وستكون جميع البلدان، في مرحلة ما من مراحل تنميتها، مصدرًا للهجرة الدولية أو ممرًا لها أو مقصدها النهائي - والثلاثة معًا في بعض الحالات.
- 3 والهجرة الدولية هي على المستوى العالمي ظاهرة أصغر بكثير من الهجرة الداخلية حيث أنّ أكثر من مليار نسمة يعيشون في بلدان نامية قد انتقلوا داخليًا في البلدان النامية.
- 4 وتتساطر تدفقات الهجرة الدولية والداخلية بعض الدوافع وتشكل نظامًا متكاملًا؛ ففي البلدان المتدنية الدخل مثلًا، يكون المهاجرون الداخليون عرضة بمقدار خمسة أضعاف أكثر للهجرة الدولية مقارنة بالأفراد الذين لم ينتقلوا إلى أماكن أخرى.
- 5 وفي المناطق النامية التي ترتفع فيها معدلات التوسع الحضري، تستحوذ الهجرة الريفية بجميع أشكالها على ما لا يقل عن 50 في المائة من مجمل الحركات الداخلية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تفوق هذه الحصة نسبة 75 في المائة.
- 6 ويمكن للهجرة إلى خارج المناطق الريفية أن تشكل وسيلة لتنويع الدخل وآلية للتكيف أيضًا مع عوامل الضغط البيئية البطيئة النشأة، على غرار الندرة الحادة في المياه. ولكن غالبًا ما يكون هذا الخيار غير متاح للفئات الأشد فقرًا التي تعاني أكبر القيود التي تعيق حركتها.
- 7 وتستضيف المناطق الريفية أعدادًا كبيرة من السكان النازحين خلال الأزمات الممتدة، مما يؤدي إلى تحديات إضافية وتأثيرات سلبية محتملة. وبالإمكان التخفيف من وطأة هذا العبء من خلال اعتماد سياسات التنمية الريفية التي تركز على الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين مما يفضي إلى نتائج تعود بالفائدة على النازحين والمناطق المضيفة لهم على حد سواء.
- 8 وقد يساعد المهاجرون في العديد من البلدان المتقدمة على التعويض عن النقص في اليد العاملة في الأنشطة الزراعية العالية القيمة التي من الصعب استخدام الآلات فيها، ولكن إدماج هؤلاء المهاجرين قد يطرح تحديات لهم وللبلدان المضيفة لهم على السواء. ومن شأن تطبيق خطط وبرامج تنظيمية وتنفيذها لحماية حقوق العمل الخاصة بهم أن يساعد في تحسين ظروف عملهم.
- 9 ويتسم اتساق السياسات الخاصة بالهجرة والزراعة وسياسات التنمية الريفية بأهمية حاسمة لضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ويجدر بالسياسات ألا تسعى إلى الحد من تدفقات الهجرة أو تحجيلها بل أن تحاول بالأحرى تعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية بموازاة خفض التكاليف قدر المستطاع بالنسبة إلى المهاجرين والمجتمعات.
- 10 وتعتمد أولويات السياسات المتصلة بالهجرة الريفية على السياقات القطرية التي تشهد تحولات باستمرار وستكون مختلفة بالنسبة إلى البلدان التي تمرّ بحالات من الأزمات الممتدة، والبلدان التي تشكل فيها عمالة الشباب في الريف أحد التحديات، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية اقتصادية وديمقراطية، وبالنسبة إلى البلدان المتقدمة التي تحتاج إلى العاملين المهاجرين.

النامية تساهم في التحول الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. ومع ذلك، ستظل الهجرة الداخلية مرتبطة بشكل وثيق بالهجرة الدولية لأن المهاجرين المحتملين يجذبون بوجه خاص إلى الفرص المتاحة في البلدان ذات مستويات أعلى من الدخل والتنمية بشكل عام. وفي حين أن ذلك يمكن أن يساهم في تحسين آفاق المهاجرين الدوليين، هناك أيضًا جوانب سلبية لهذه العملية. ومع أن المهاجرين قد يرسلون تحويلات مالية وفوائد أخرى إلى بلدانهم، فإنهم يمثلون بشكل أساسي مورداً منتجاً يتم تحويله عن بلدانهم أو مناطقهم الأصلية.

يؤدي المهاجرون دوراً حاسماً في دعم الزراعة والمناطق الريفية في البلدان المقصد المتقدمة

يمكن أن يساهم المهاجرون الدوليون في تنمية المناطق الريفية عن طريق سدّ نقص اليد العاملة في قطاع الزراعة، بالنسبة إلى العديد من البلدان المتقدمة التي تعاني من نقص في السكان في المناطق الريفية فيها. ففي أمريكا الشمالية وأوروبا على سبيل المثال، تشكل اليد العاملة الأجنبية العمود الفقري للإنتاج الزراعي. ومع ذلك، فإن حماية حقوق العمال وظروف العمل بالنسبة إلى المهاجرين غالباً ما تكون سيئة. وفي العديد من المناطق الريفية، غالباً ما يعمل العمال الزراعيون بشكل غير رسمي ويكسبون أجوراً أقل من الأجور القانونية ويخضعون للاستغلال. ويمكن لتوفير ظروف عمل لائقة للعاملين الزراعيين المهاجرين أن يضمن أن تكون تجربة الهجرة إيجابية بالنسبة إلى كل من المهاجرين والبلدان المضيفة لهم.

يتمثل التحدي الذي يواجه صانعي السياسات في تعظيم فوائد الهجرة الريفية مع تقليل أثارها السلبية إلى أدنى حدٍّ ممكن

يجب أن تكون الهجرة، قدر الإمكان، قراراً طوعياً يتخذه المهاجرون استناداً إلى خيارات حقيقية ومستنيرة. وفي ما يتعلق بالهجرة الريفية، ينطوي ذلك على خلق فرص معيشة جذابة في المناطق الريفية.

كما يتطلب إزالة القيود المفروضة على الهجرة الريفية وتيسير الهجرة المنتظمة لأولئك الذين يقررون الانتقال، فضلاً عن تنمية رأس المال البشري في المناطق الريفية من خلال التدريب وصقل المهارات، مما يسمح للمهاجرين المحتملين بالاستفادة من الفرص المتاحة. وعلاوة على ذلك، يشمل ذلك الوقاية من الأزمات التي تؤدي إلى

الهجرة القسرية والحد من الآثار السلبية على المهاجرين والمجتمعات المضيفة. وستظل الهجرة الريفية عنصراً أساسياً في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإن وضع سياسات واضحة ومتسقة للهجرة والتنمية الريفية على نطاق واسع أمر أساسي لعملية تطوير ناجحة يمكن أن تفيد المهاجرين ومناطق المنشأ والمقصد على حد سواء. ■

فئات المواضيع:
الأغذية،
الزراعة،
النظم الغذائية
التحول الريفي

يهدف تقرير حالة الأغذية والزراعة، وهو أبرز التقارير السنوية الرئيسية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إلى إطلاع جمهور أوسع على تقييمات متزنة ذات أساس علمي للمسائل الهامة في مجالي الأغذية والزراعة.



أكتوبر/تشرين الأول 2018
ISBN 978-92-5-130970-4
196 صفحات
210 × 297 ملم



تحميل التقرير

متاح أيضاً باللغات:
الانجليزية والصينية والفرنسية
والروسية والاسبانية.